● أخبار قصيرة

صادرات إيران لأوراسيا ترتفع بنسبة ١٦٪

أشار نائب مدير منظمة تنمية التجارة إلى نمو الصادرات إلى أوراسيا بنسبة ١٦٪ العام الماضي، معتبراً هذه الاتفاقية الإقليمية نموذجاً ناجحاً لتطوير الصادرات غير النفطية وتوسيع التعاون التجاري.

وقال أمير روشن بخش قنبري، رداً على سؤال حول خطط وزارة الصناعة والتعدين والتجارة في مجال الصناعات والتعاون مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: شهدت البلاد العام الماضي العديد من الأحداث السياسية والأمنية؛ لكن على الرغم من هذه الظروف، ارتفعت صادرات إيران إلى الدول الأعضاء في أوراسيا بنحو ١٦٪.

وأضاف: هذا يدل على مدى فعالية الاتفاقيات التجارية والإقليمية في تنمية التجارة الخارجية للبلاد. يجب علينا استغلال جميع إمكانيات الاتفاقيات الإقليمية والدولية لتطوير الصادرات غير النفطية.

٢٠/٥ مليون طن.. حجم ترانزيت البضائع عبر إيران

وفقًا لأحدث إحصاءات مصلحة جمارك جمهورية إيران الإسلامية، بلغ حجم بضائع الترانزيت عبر أراضيها ٢٠/٥١٦ مليون طن في العام الإيراني الماضي (انتهى في ٢٠ آذار/ مارس). ونظرًا للظروف الاستراتيجية لإيران، وإمكانية الوصول إلى المياه المفتوحة جنوب البلاد وبحر قزوين شمالها، فضلًا عن موقعها عند ملتقى طرق المواصلات بين آسيا وأوروبا، يُعدّ عبور البضائع عبر هذا الطريق مجديًا اقتصاديًا للعديد من التجار الدوليين.

وتتم معظم عمليات الترانزيت في البلاد عبر سكك الحديد ثم الطرق البرية، حيث تُنقل البضائع الهندية عبر إيران إلى أرمينيا وتركيا وجمهورية أذربيجان.

ويُعتبر دخل إيران من النقل العابر مصدر دخل مستدام. من جهة أخرى، تُشكل البنية التحتية للسكك الحديد والطرق، بالإضافة إلى الطاقة الرخيصة والمتوفرة بأسعار معقولة في البلاد، عوامل مهمة لأصحاب البضائع لنقل بضائعهم عبر أراضي الجمهورية الإسلامية إلى الدول المستوردة.

مؤشر بورصة طهران يدخل قناة ٤/٣ ملايين نقطة

صعد مؤشر بورصة طهران، في نهاية تداولات أمس الإثنين، بنسبة ١/٥٠٪، مسجلاً ارتفاعاً بواقع ٦٣ ألفاً و٦٥٧ نقطة، ليصل إلى مستوى ٤ ملايين و ٣٠٠ ألف نقطة.

كما ارتفع مؤشر الأسهم المتساوية الوزن بمقدار ١٨ ألفاً و٥٦٧ نقطة (بنمو بلغت نسبته ١/٦٤٪ مقارنة بيوم الأحد)، ليستقر عند مستوى مليون و ١٥٠ ألف نقطة.

ودخلت القيمة الإجمالية للسوق قناة ١٢/٧ ألف مليار تومان، في حين بلغت القيمة الإجمالية لتداولات أمس ٤٢٤/١ ألف مليار تومان، وبلغت قيمة التداولات الميكروية ٣٦/٤ ألف مليار تومان.

وشهدت الجلسة اكتساء ٧٦٪ من رموز السوق باللون الأخضر مع صعود ٥٣٠ رمزاً استثمارياً، بينما تلونت ٢٤٪ من الرموز باللون الأحمر مع إنهاء ١٨٠ رمزاً تداولاتها في المنطقة المنخفضة.

كما ارتفع مؤشر السوق الموازية بمقدار ٤٥٣ نقطة ليستقر عند مستوى ٣٣ ألفاً و٢٧٧ نقطة.

وتحقيق التوازن بين الانتعاش السياحي والتجاري في منفذ مهران

طهران وبغداد تبحثان مستجدات مشروع سكة حديد شلمجة-البصرة

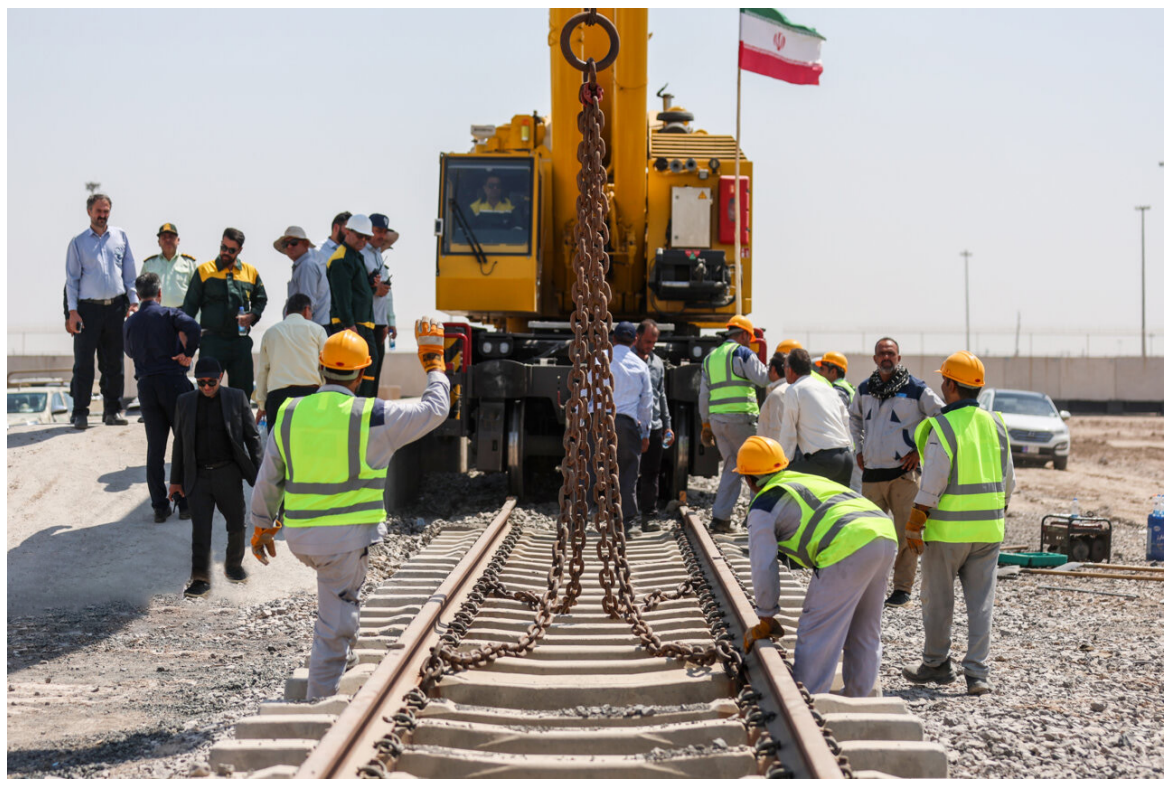

ناقشت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية فرزانه صادق، ووزير النقل العراقي وهب سلمان محمد الحسني، خلال اتصال هاتفي، آخر مستجدات مشروع سكة حديد شلمجة - البصرة، واتفاقية النقل البري، بالإضافة إلى التنسيق اللازم لتسهيل حركة زوار أربعينية ذكرى استشهاد الإمام الحسين(عليه السلام) لهذا العام. وحول آخر المستجدات المتعلقة بمشروع سكة حديد شلمجة - البصرة، استعرض الجانبان الأعمال الإنشائية والبنية التحتية للمشروع، وتقرر إجراء التنسيقات اللازمة بين الطرفين لتسريع وتيرة التنفيذ.

الإشادة بمواقف الحكومة العراقية

وفي جانب آخر من الحوار، لفتت الوزيرة صادق إلى العدوان غير القانوني الذي شنته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران قبل ثلاثة أشهر، معربة عن شكرها وتقديرها لمواقف الحكومة العراقية في دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الحرب المفروضة الثالثة. كما جرى خلال الاتصال بحث اتفاقية النقل البري، واتفق الطرفان على مواصلة المشاورات بهذا الشأن في أقرب فرصة ممكنة.

استعرض الجانبان الأعمال الإنشائية والبنية التحتية وتقرر إجراء التنسيقات اللازمة بين الطرفين لتسريع وتيرة التنفيذ

وتطرقت صادق إلى مراسم الأربعين الحسيني، قائلة: نحن على أعتاب مراسم الأربعين الحسيني، ومن الضروري كما في الأعوام السابقة العمل على تنسيق وتسهيل حركة تنقل الزوار عبر المنافذ البرية والجوية.

وأضافت: نحن على أتم لاستعداد لإجراء مباحثات شاملة بهذا الخصوص، وبحث القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في أقرب فرصة.

استعداد العراق لاستقبال زوّار الأربعينية

من جانبه، أعلن وزير النقل العراقي عن استعداد بلاده الكامل لاستقبال زوار أربعينية الإمام الحسين(ع)، موضحاً في هذا الصدد: هناك بعض العقبات البسيطة التي تواجه مشروع سكة حديد البصرة - شلمجة، ونحن نعمل جاهدين على ازالتها لضمان سير العمل.

وأكد وهب سلمان محمد الحسني قائلاً: سيبذل العراق قصارى جهده لإنجاح مراسم الأربعين وتوفير سبل الراحة للزوار الإيرانيين. كما نؤكد استعدادنا التام لإجراء جولة جديدة من المباحثات بخصوص ملف النقل البري.

الانتعاش السياحي والتجاري في منفذ مهران

في سياق آخر، أكد المدير العام لشؤون الحدود بوزارة الداخلية الإيرانية على المكانة الإستراتيجية والدولية لمنفذ مهران، داعياً إلى إيجاد توازن بين الطاقات السياحة الدينية والتجارية لهذا المعبر، وقال: يجب على منفذ مهران، علاوة على القيام بدوره الوطني والعابر للحدود، أن يمهد الأرضية لتحقيق الانتعاش الإقتصادي، وتوليد فرص العمل، وإفادة أهالي محافظة إيلام قدر الإمكان من مزايا وعوائد العيش في المناطق الحدودية.

وصرح حسن عباسي، أمس الإثنين، خلال اجتماع لبحث البنى التحتية لمنفذ مهران، مشيراً إلى المكانة المتميزة لهذا المعبر في تعاملات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دول المنطقة، قائلاً: إن هذا المعبر الهام لا يُعد بوابة الاتصال لمحافظة إيلام فحسب، بل هو أحد أهم منافذ التنقل الدولي في البلاد، ويجب أن يشهد تطوراً يتناسب مع شأن ومكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتابع عباسي بالإشارة إلى تاريخ الأنشطة التجارية في منفذ مهران، قائلاً: لقد تمت ترقية هذه الحدود عام ٢٠٠٠ من سوق حدودية إلى معبر رسمي دولي؛ بيد أنه نظراً لاستمرار القيود من الجانب العراقي في قبول الشحن المباشر للبضائع، فإن جزءاً من أنشطة الأسواق الحدودية لا يزال مستمراً في هذه المنطقة.

بوصفه محركاً تنموياً لإقتصاد غرب البلاد

خطة لإرساء الإدارة الموحدة في منفذ «برويزخان» الحدودي

الوفاق/ أكد أعضاء لجنة الإدارة المنسقة للجمارك والمنافذ الحدودية في محافظة كرمانشاه (غرب البلاد)، خلال جولة ميدانية في منفذ برويزخان الرسمي، على ضرورة استقرار إدارة موحدة بهدف رفع الكفاءة، وإلغاء الازدواجية في العمل، وتسهيل المبادلات التجارية.

وتفقد أعضاء هذه اللجنة الأقسام المختلفة لمنفذ «برويز خان» الرسمي، وذلك بهدف رصد الوضع الراهن ودراسة آليات تنفيذ الإدارة الموحدة في المنافذ الحدودية. وجرت هذه الجولة التفقدية بحضور ممثل الوزير والمدير العام للشؤون الإقتصادية والمالية في محافظة كرمانشاه، ومراقب جمارك المحافظة ومدير عام جمارك كرمانشاه، وحاكم مدينة قصر شيرين، إلى جانب حشد من مسؤولي الأجهزة المعنية؛ حيث جرى خلالها بحث سبل التنسيق بين الجهات المستقرة عند الحدود لتسريع العمليات التجارية وتقليص زمن الإجراءات الرسمية.

الإدارة الموحدة أولوية جادة للمحافظة

وصرح المدير العام للشؤون الإقتصادية والمالية في محافظة كرمانشاه ورئيس لجنة الإدارة المنسقة للجمارك والمنافذ الحدودية في المحافظة، قائلاً: إن استقرار الإدارة الموحدة مدرج على جدول الأعمال كأحد الأولويات الجادة، وإن تنفيذه سيؤدي إلى انسيابية الأنشطة التجارية، وخفض التكاليف الإضافية، وفي نهاية المطاف تحقيق الازدهار الاقتصادي في المحافظة.

وأضاف محمود رشيدي أقدم: إن كرمانشاه، بوصفها بوابة للتجارة والزيارة، تمتلك طاقات وإمكانات ملحوظة، وإن الاستفادة الفعالة من هذه الطاقات تتطلب إصلاح الهياكل الإدارية عند الحدود.

تكامل الإجراءات وتوحيدها في المنافذ النشطة أمر ضروري

وأكد مراقب جمارك المحافظة والمدير العام لجمارك كرمانشاه بدوره على ضرورة توحيد وتكامل الإجراءات في المنافذ الحدودية النشطة بالمحافظة، قائلاً: بالنظر إلى تعدد المنظمات والجهات المتدخلة في دخول البضائع وتخليصها ونقلها، فإنه من الضروري تنسيق جهود كافة الأجهزة وسيرها في اتجاه هدف واحد مشترك، وذلك لتقليص زمن الإجراءات الجمركية إلى الحد الأدنى الممكن.

واعتبر رضا نيك روش، أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعاوناً وعزيمة جماعية من قبل كافة الأجهزة ذات الصلة، مشدداً على ضرورة رفع العوائق القائمة بمشاركة واهتمام حد أقصى من الجميع.

تسهيل التجارة في منفذ «برويز خان»

بدوره، أشار حاكم مدينة قصرشيرين إلى ضرورة منع تداخل صلاحيات ووظائف الأجهزة في منفذ «برويز خان» الحدودي، قائلاً: من أجل الدفع بالأهداف الاقتصادية والتجارية لهذا المنفذ، يجب على كل جهاز أن يعمل وفقاً لمكانته القانونية والتنفيذية، كما ينبغي منع أي نوع من تداخل الصلاحيات أو الازدواجية في العمل.

وأضاف محمد شفيعي: إن دعمنا الكامل قائم ومستمر في سياق تسهيل الحركة التجارية، ومن الضروري وضع الواقعية والعملية على جدول الأعمال لتثمر هذه الهواجس عن نتائج ملموسة؛ كما ينبغي متابعة دعم المدراء التنفيذيين بشكل جاد.

«برويز خان»؛ منفذ استراتيجي لإقتصاد غرب البلاد

ويُعد منفذ «برويز خان» الرسمي، نظراً لموقعه الاستراتيجي ومجاورته للعراق، أحد المحركات الرئيسية للتنمية الإقتصادية، وتوفير فرص العمل، والإزدهار في محافظة كرمانشاه. ويرى مسؤولو المحافظة أن استقرار الإدارة الموحدة يمكن أن يشكل خطوة مؤثرة لتجاوز التحديات التقليدية، والتحرك نحو إدارة متكاملة وذكية في المنافذ الحدودية للمحافظة.

في دورته الـ١١٤ وبمشاركة وفد إيراني رفيع المستوى

إنطلاق مؤتمر العمل الدولي بأجندة تركز على إقتصاد المنصات

الوفاق/ انطلقت في جنيف أعمال الدورة الـ١١٤ لمؤتمر العمل الدولي، بمشاركة وفود ثلاثية الأطراف من ١٨٧ دولة عضواً في منظمة العمل الدولية؛ حيث أدرج المؤتمر على جدول أعماله قضايا رئيسية مثل الحوار الاجتماعي، واقتصاد المنصات، والمساواة بين الجنسين في بيئة العمل، وتطبيق المعايير الدولية.

وبدأ الاجتماع يوم أمس الإثنين في جنيف، وسيستمر حتى ١٢ يونيو؛ حيث يتبادل ممثلو الحكومات، والمنظمات العمالية، وأصحاب العمل من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وجهات النظر حول أهم القضايا المتعلقة بمستقبل العمل، وحقوق القوى العاملة، والمعايير الدولية. ويُعقد مؤتمر العمل الدولي سنوياً، ويُعد الهيئة العليا لاتخاذ القرار في منظمة العمل الدولية، حيث يلعب دوراً محورياً في تحديد التوجهات، واعتماد الوثائق، ومراجعة تنفيذ المعايير، ومتابعة تطورات سوق العمل على المستوى العالمي.

ويجمع هذا المؤتمر، ببنيته ثلاثية الأطراف، ممثلي الحكومات والعمال وأصحاب العمل من ١٨٧ دولة عضواً، وإلى جانب الوفود الرسمية، يشارك في اجتماعاته عدد من المراقبين وممثلي الفاعلين الدوليين الآخرين. وبحسب الأجندة المعلنة، فإن «الحوار الاجتماعي والثلاثية» يُعد من المحاور الرئيسية لهذه الدورة من المؤتمر. وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في ظل التغيرات المتسارعة في سوق العمل، وانتشار الأشكال الجديدة للتوظيف، وزيادة الضغوط الإقتصادية على القوى العاملة، وضرورة مشاركة المنظمات العمالية وأصحاب العمل في صنع السياسات الوطنية والدولية.

ويُعد موضوع «العمل اللائق في اقتصاد المنصات» من القضايا الهامة الأخرى في هذا الاجتماع؛ إذ إن النمو المتسارع للأنشطة القائمة على المنصات الرقمية، بدءاً من النقل والخدمات الحضرية وصولاً إلى الوظائف عن بُعد والقائمة على المشاريع، قد أثار تساؤلات جديدة حول الأمان الوظيفي، والتأمين، والأجور العادلة، وساعات العمل، والحق في التنظيم النقابي، والمسؤولية القانونية لأصحاب العمل.

كما يناقش مؤتمر هذا العام موضوع «الأجندة التحولية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل». وقد أُدرج هذا المحور على جدول الأعمال بهدف تقييم وضع مشاركة المرأة في سوق العمل، ومكافحة التميز الوظيفي، وتقليص فجوة الأجور، وتعزيز تكافؤ الفرص في بيئات العمل. وتُمثل مراجعة «تطبيق المعايير» أحد الأقسام الثابتة والمهمة في الاجتماعات السنوية لمنظمة العمل الدولية؛ حيث يجري في هذا القسم بحث مدى تنفيذ الدول الأعضاء لتوصيات العمل الدولية، ويتناقش ممثلو الحكومات والعمال وأصحاب العمل حول التحديات والتوجهات المتعلقة بامتثال معايير العمل.

هذا وسيشارك ممثلو الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا الاجتماع حضورياً وافتراضياً في الجمعية العامة واللجان التخصصية للمؤتمر. وبحسب الإعلان الصادر، سيلقي أحمد ميدري، وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، إلى جانب ممثلي العمال وأصحاب العمل في بلادنا، الكلمات الخاصة بهم في هذا المؤتمر عبر الفضاء الافتراضي.